ماذا يجب أن يتغير؟

شعار١: «شئنا أم لم نشأ سيقع تغيير ما».

(محمد أسد: «الدولة والحكومة في الإسلام» ص١٦)

شعار٢: «اختلاف علماء أمتي رحمة».

(حديث رواه السيوطي في الجامع الصغير)

- ١ -

لقد رأينا في الفصل السابق ضرورة حدوث بعض التغيرات في كلا الجانبين - أي الغرب والمسلمين - حتى يتعامل الغرب مع مسلميه من منطلق التفاهم والتعايش لا المواجهة.. ولا يمكن بأي حال تجاهل أن على المسلمين مثلهم مثل الغرب - القيام ببعض المجهودات حتى يتم التعايش معاً جنباً إلى جنب، وصولاً إلى أن يكون هذا التعايش من أجل الجميع.

وسيدور حديثنا في هذا الفصل حول أهم عنصرين، على المسلمين التفكير فيهما والعمل على تغييرهما، وهما: مراجعة التراث لتنقية السنَّة الصحيحة مما ليس منها، والعمل على تجديد علوم القانون، أي الشريعة.

يقول د. طه جابر العلواني، وهو أمريكي من أصل عراقي، ويشغل منصب رئيس كلية الدراسات الاجتماعية الإسلامية بليسبرج، (Graduate School of Islamic)، في هذا الصدد: «لن يكون هناك إصلاح بلا تفسير جديد، ولن يتحقق الإحياء بلا إصلاح»[1].

(١) العلواني ص ٢٠ .

ـ ٢ ـ

توصلنا إلى أن هناك ضعفاً ما وثغرة واضحة في قدرة المسلم على تحديد معالم كيان حكم إسلامي حديث. وهذه النقطة التي تمثل ضرورة قصوى يجب على المسلمين العمل على تحقيقها، تعود أسبابها في حقيقة الأمر إلى المأزق الذي يصفهDaniel Brown دانييل براون بـ «الأزمة الفكرية»، والذي أدى إلى «أقصى درجات الخلاف والنزاع بين المسلمين» (٢)، هو: تعدد معاني وتفسيرات التراث المنقول عن أقوال الرسول المجموعة في صورة أحاديث عند أهل السنة وا لشيمة والإباضية (عُمان).

هذا التراث والبحث فيه والاستقصاء عنه في غاية الأهمية، ويستحق أن يفرد له مجاله الخاص.

من المعروف أن السنة هي المصدز الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن، وتقوم السنَّة بتفسير الكثير مما ورد في القرآن وتضيف إليه بما يساعد على فهمه.

والسنَّة هي مجمل أقوال الرسول وأفعاله وما نهى عنه. وقد تم تدوين كل هذا كتابة؛ ولذلك فهي بالإضافة إلى القرآن تحدد المساحة المسموح للمسلم التصرف فيها وتفسيرها.

أما الاختلاف الأساسي بين القرآن والسنة، فهو أن الأول هو كلام الله ووحيه مباشرة إلى رسوله، والذي تكفل بحفظه، ولا خلاف في ذلك. أما الثانية، فلا تسلم من التشكيك في صحتها، ويرجع هذا ـ ضمن

(٢) Daniel Brown ص٣ ، ص١١٩ .

أسباب أخرى ـ إلى أن الرسول كان قد نهى عن تدوين أقواله حتى يضمن عدم خلطها بالقرآن، ثم عاد فسمح بذلك. وعلى ذلك، لم يتم حفظ الأحاديث في القرن الهجري الأول مثلما تم حفظ وكتابة القرآن.

وهذا الأمر ـ أي أن يبدأ جمع الموروث من أقوال الرسول وأفعاله في القرن الثاني الهجري على أقصى تقدير ـ ليس سلبياً بالنظر إلى القدرات الذهنية وقوة ذاكرة الناس الأميين في ذلك الزمان.

أما الخطر الحقيقي، فيتمثل في محاولة الاستفادة من اختلاق أحاديث غير صحيحة لخدمة أغراض سياسية معينة.

ولقد حاول علماء علم الحديث مواجهة هذه الظاهرة بتحديد معايير شديدة الدقة لإثبات صحة الحديث وسنده. ولقد اتفق العلماء على عدم قبول صحة أي حديث إلا إذا توافرت له الشروط التالية:

ـ أن تتصل سلسلة الرواة حتى الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

ـ أن يكون الرواة ثقات (الأمانة)، وضابطين (الإتقان). (نشأ لتحقيق هذا الشرط علم «الرجال»، أي تراجم وسير ذاتية محققة بدقة عن الشخصيات التي يُروى عنها).

ـ أن يكون الحديث بلا علل، لا في السند ولا في المتن.

ولقد كان هؤلاء العلماء حريصين على التدقيق في شروط الحديث الصحيح عندما يختص الأمر بالأحكام، أكثر من حرصهم عندما يختص الأمر بمكارم الأخلاق والزهد والرقائق.

ويعد صحيح البخارى أصح المراجع، مع موطأ مالك، وبعدهما صحيح مسلم، فقد قام الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٨١٠ ـ ٨٧٠م) بغربلة ٦٠٠ ألف رواية وفحصها وفق المعايير العلمية، ثم اطمأن إلى أقل من ثلاثة آلاف حديث جمعها في كتابه المشهور، وأدى تكراره لأجزاء منها إلى أن وصلت إلى أكثر من سبعة آلاف حديث في كتابه.

ولكن معظم علماء الحديث، وهم يغربلون الأحاديث المختلفة،كان أكثر اهتمامهم ينصب على صحة السند وليس على المتن، أي مضمون الرواية، ولم يستعينوا بعوامل اللغة والتاريخ والأوضاع السياسية في فحصهم للمتون[٣]، وهذه هي المشكلة.

ولقد أراد بعض المستشرقين الغربيين من أمثال Ignaz Goldzieher (١٨٩٦) وJoseph Schlacht (١٩٥٠) استبعاد السنة بأكملها. بسبب عدم القدرة على التحقق من صحتها، وتبعهم في ذلك قلة قليلة من المسلمين أمثال محمد توفيق صدقي بكتابه الدال على رأيه من العنوان: «الإسلام هو القرآن وحده». ويوافقه كذلك كل من رجاء جارودي والسوري محمد شحرور. وهذا الأخير يَعُدُّ التنزيل الإلهي هو الوحيد المقيد، وكل ما عداه إنما هو إرث قانوني[٤]. ولكن تتمسك غالبية المسلمين في واقع الأمر

(٣) أبو الفضل ص ٥٣ ، ٥٤ يثير الانتباه إلى انه لم يكن مستبعداً أبداً من حيث المبدأ أن يتم استبعاد حديث ما بسبب المتن، وذلك لأسباب نحوية أو تاريخية، أو لأنه مناقض للقرآن أو لقوانين الطبيعة.

(٤) شحرور ص ٧ .

بالأحاديث مع تحفظهم على إمكانية وجود بعض الأحاديث غير الصحيحة. ولهذا السبب أدعو أفضل علماء الإسلام المعاصرين الذي يخلفون نعماني الشبلي وقاظلور رضهان ومحمد الغزالي ويوسف القرضاوي إلى اتباع أحدث المناهج العلمية المعتمدة في التاريخ والنقد للفصل في أمر صحة أحاديث الرسول واستخلاص الصحيح منها واستبعاد المدسوس عليها. إنني على يقين بأن هذا الأمر إنما هو واجب عظيم ومهمة تتطلب تحمُّل مسؤولية هائلة، ولكن لن يستطيع الإسلام أن يدخل القرن الثالث الميلادي دون إنجازها وتحقيقها(*).

إن المرء ليصاب بالدوار إذا ما فكر في هذه الأسئلة وحاول الإجابة عنها، حتى لو لم يعلم بأن مستقبل الإسلام في الألفية الميلادية الثالثة يتوقف بشكل أساسي على هذه الأسئلة.

-٣-

ولا يقل أهمية عما سبق ذكره توصل علم القانون الإسلامي إلى الاتفاق حول مفهوم الشريعة التي يكثر عنها الحديث؛ لأن المهتمين بهذا الأمر مختلفون ما بين فقهاء تقليديين وعلماء محدثين، لقد كان أمراً مسلماً به عند القدماء أن القرآن يحتوي بشكل يبلغ درجة الكمال على كل القوانين المنظمة لكل شيء، وأن القرآن يتم شرحه وتأكيده من السنَّة؛ ولذلك رأى القدماء أن الفقه الإسلامي المبني على القرآن والسنة، وأن القوانين المستنتَجة والمستخلصة منهما إنما هي حق إلهي وقانون إلهي لا مساس به.

(*) وهذا هو بالضبط ما فعله عباقرة الحديث السابقون: مالك، والبخاري، ومسلم (الناشر).

ولكن أليس فهم القرآن والسنة واستخلاص الأحكام الشرعية منهما إنجاز واجتهاد للبشر؟ بل أليس نقل نصوص السنة هو عمل بشري قابل للصواب والخطأ؟ وتتلخص أهمية هذا العمل في أهمية الأسئلة الرئيسة التي يبحث لها عن الإجابة:

١ ـ هل الوحي هو مصدر كل من القرآن والسنة؟ أم القرآن فقط؟

٢ ـ هل تستطيع السنة أن تنسخ حكماً ورد في القرآن،(٥) أو أن تحذف منه شيئاً؟ وهل في القرآن ما ينسخ السنة؟

٣ ـ هل هناك بالإضافة إلى سنة الرسول سنن أخرى، مثل سنة أبي بكر أو عمر جديرة بالحسبان؟

٤ ـ هل تم تدوين السنة كلها؟ أم أن هناك بالإضافة إلى الأحاديث ـ أي السنَّة المكتوبة ـ سنة أخرى مَعِيشة لم تدون؟

٥ ـ هل يمكن رفض حديث حتى وإن بدت سلسلة الرواة سليمة لا غبار عليها؟

٦ ـ إذا ما رفض حديث بسبب مضمونه، أي متنه، فعلى أي الأسس نعتمد في رفضنا هذا؟ (العقل ، خلوه من التناقض، أسباب تاريخية وأسباب ترجع إلى السياق الذي ذكر فيه).

٧ ـ هل السنة ضابط أخلاقي؟ هل تُعَدّ التقاليد ذات الطبيعة القانونية صالحة لكل زمان وكل مكان؟

---

(٥) ينكر طه جابر العلواني إمكانية ان تغير السنة شيئاً في القرآن أو تخفف منه . وشيخ الأزهر السابق جاد الحق قد اتخذ موقفاً مضاداً في فاكس بعث به إليَّ.

فلا نستطيع أن ننكر أن من قاموا بالتوصل إلى هذا الصرح من القوانين الإسلامية إنما هم في آخر الأمر بشر معرضون للخطأ، وأنهم بطبيعة الحال علماء أتقياء حاولوا وفقاً للخلفية التاريخية لزمنهم ولمتطلبات ذلك الزمان أن يقروا هذه القوانين ويقيموا هذا الصرح الهائل، الذي يُعَدّ (بالإضافة إلى القانون الروماني[٦] والـ Common Law) إحدى القمم القانونية الثلاثة للميراث العالمي[٧] في مجال القانون.

لقد نتج هذا الفقه من خلال استخدام منهج القياس في معالجة المصادر، وكذلك بالأخذ بالإجماع. ولكن من الجدير بالذكر أن القانون الإسلامي لم يعرف في العصور الوسطى فكرة القطب الواحد أو الفقة الأوحد. فهناك المدارس الفقهية العديدة (المالكية والحنبلية والحنفية والشافعية) التي اختلفت في أمور معينة، ولم يدَّع أحد مؤسسيها أنه معصوم من الخطأ[٨].

ولا شك في أن تطور هذا الفقه أمر مطلوب جداً اليوم، خاصة محاولة استعادة مرونة هذا الفقه، حتى يستطيع أن يوفر إجابات عن المشكلات المعاصرة.

---

(٦) إن نسختي من القانون الروماني الصادرة عام ١٧٣٥ والذي يضم ١٢٧٨ صفحة، ويتضمن جميع المؤسسات وغيرها والقوانين الجديدة حتى عهد القيصر فريدريك الثاني، تماثل في حجمها كل ما يتضمن القوانين الإسلامية.

(٧) هناك أمثلة جديرة بالإعجاب ودالة على المستوى الرفيع لعلوم القوانين هذه، وتجدها عند ابن رشد والنووي والشافعي.

(٨) نقلاً عن محمد أسد (١٩٨٧) ص ٢٠: «لن تجد عملياً مشكلة قانونية كبرت أو صغرت اتفقت عليها الأنظمة المختلفة أو المذاهب المختلفة».

فمثلاً، لم يعط القرآن أو السنة أو فقه العصور الوسطى إجابات عن استغلال المصادر في الفضاء الخارجي أو حقوق المؤلف في الإنترنت أو قوانين المرور أو مسائل مثل الأم البديلة أو تكنولوجيا الجينات. ولكن على فقهاء الإسلام المعاصرين اتباع فقهاء العصور الوسطى ومنهاجهم في الاجتهاد للتوصل إلى تنظيم قانوني جديد على أسس وأهداف ومبادئ القرآن والسنة الصحيحة، عن طريق التحليل والأخذ بالمناهج العلمية[٩].

وهذا الأسلوب يتطابق تمامًا مع التراث الإسلامي؛ فعندما بعث الرسول محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ معاذ بن جبل ليحكم في اليمن، سأله: كيف تقضي؟

فأجاب معاذ: أقضي بكتاب الله، وإن لم أجد فبسنة رسول الله. وعندما سأله الرسول ماذا يفعل إن لم يجد في كليهما، أجابه معاذ: أجتهد رأيي، ولا آلو. ولقد راقت هذه الإجابة الرسول[١٠]. ولقد أشار مأمون عبد القيوم رئيس المالديف في محاضرة ألقاها خلال شهر رمضان عام ١٩٩٣ في نطاق ما يعرف بدروس الحسينية في الرباط، إلى أن هذا الحديث يدل على تمتع القانون الإسلامي والفقه الإسلامي بالمرونة التي تتيح له الإجابة عن كل التساؤلات الجديدة، أياً كانت هذه التساؤلات. ويتطلب هذا الأمر ـ وهنا مربط الفرس ـ أن يؤخذ باقتراح

(٩) لقد وضع عمران نيازي بدراسته أساساً جديداً يصلح لتطور علوم القوانين الإسلامية الجديدة، من منطلق الإصلاح.

(١٠) سنن أبو داود حديث رقم ٣٥٩٢ .

محمد أسد ونتبع ما طالب به، أي بحصر مفهوم الحق الإلهي، أي الشريعة التي لا تقبل التغيير على مائتي القاعدة والقانون التي وردت في القرآن والأخذ بالجانب القانوني في السنة النبوية الصحيحة. أما ما عدا ذلك من الفقه الإسلامي، فلابد من إعادة تفسيره بالرجوع إلى المصادر[١١].

ومن الخطأ كل الخطأ في واقع الأمر أن نحسُب أن القرآن والسنة خاليان من القواعد القانونية وأنهما يتضمنان مبادئ وتوصيات فقط ذات خلفية تاريخية لا تصلح إلا لمجتمع المدينة (يثرب). والمنادون بهذا الرأي إنما يفعلون كل ما بوسعهم لينال الإسلام رضا الغرب ويتقبله. ولكن دون شريعة لا يملك الإسلام نموذجاً بديلاً للمجتمع الغربي القائم.

أما الحركة الجديدة في علوم القانون الإسلامية، فيمثلها ـ ضمن آخرين ـ د. طه جابر العلواني[١٢] وفتحي عثمان[١٣] ويوسف القرضاوي[١٤]. إنهم يجتمعون على رأي محمد أسد ويتفقون في أن القرآن والسنة لا ينظمان الفروع، ويمكنهما ـ أي القرآن والسنة ـ أن يشغلا مجالاً حاكماً ما بين الممنوع والمسموح، المحرّم والمحلّل، لا يحق لأي قانوني أو حاكم أن يحده ولا أن يمده تحت إدعاء إرادة الله ومشيئته[١٥].

---

(١١) محمد أسد (State ـ دولة ١٩٨٠) ص١٣ .

(١٢) يشكو العلواني في ص ١٨ من أن الفكر الإسلامي قد خلد كثيراً للراحة، كما أنه يذكر أن الطبيعة والفطرة إلهام من الله يجب أن يؤخذ في الحسبان (ص٢٢).

(١٣) لا يحمل كتاب عثمان عن الشريعة (١٩٩٤) العنوان التالي اعتباطاً: The dynamics of Change in the Islamic Law ديناميكية التغيير في القوانين الإسلامية».

(١٤) يجيب القرضاوي في كتابه عن المسموح به والممنوع عنه عن كثير من الأسئلة المعاصرة.

(١٥) عثمان (١٩٩٤) ص ٢٢ .

فالقرآن يقول في الآية (٨٧) من سورة المائدة محذراً: ﴿لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ...﴾. ولذلك يعارض هؤلاء العلماء المعاصرون الاتجاه السائد بين أتباع المدرسة التقليدية في التشدد بتحويل الأشياء التي أوصى الله بها إلى فرائض، وتحويل ما أوصى بتجنبه إلى محرمات. ولا يستطيع المرء إلا أن يأمل في أن تفهم صيحة فتحي عثمان وتتبع «إن الحق والقانون الإلهي ليس بديلاً عن العقل البشري، ولا يهدف إلى تعطيل قوته، وشل حركته»[١٦].

❁ ❁ ❁

(١٦) عثمان (حقوق الإنسان ١٩٩٦) ص ٦ .